

الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومة في ظل مآزق الليبرالية الجديدة

The right of information and freedom of access to information in light of neoliberalism delimma

بلال لعيساني

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل (الجزائر)

bilal.laissani@univ-jijel.dz

تاريخ النشر:

2023/04/20

تاريخ القبول:

2023/02/22

تاريخ الارسال:

2022/12/30

المخلص: تسعى هذه الورقة إلى البحث عن أثر الأزمات المتلاحقة التي تشهدها منظومة القيم الليبرالية الجديدة على الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومة بوصفها جزء لا يتجزأ من الحقوق الأساسية للإنسان، وتبحث في السياقات السياسية والقانونية التي تطور عبرها الحق في الإعلام، ومختلف الإعلانات والعهود والقرارات التي تضمنته، لتصل هذه الدراسة إلى محاولة الكشف على أهم تجليات المآزق الذي تعيشه الليبرالية الجديدة، وأثر ذلك على ضمانات ممارسة الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومات؛ أين بدا واضحا حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه ممارسة هذه الحقوق على ضوء تصاعد الخطابات الشعبوية و الممارسات الإقصائية في الكثير من الأنظمة الليبرالية.

الكلمات المفتاحية: الحق- الإعلام- المعلومات- مآزق- الليبرالية الجديدة

Abstract: This paper seeks to search for the impact of the successive crises in the neo-liberal system of values on the right to information and freedom of access to information as an integral part of the basic human rights, It examines the political and legal contexts through which the right to information was developed and the various declarations, covenants and decisions that included it, This study attempts to reveal the most important symptoms of the delimma experienced by the new liberalism and its impact on the guarantees of exercising the right to information and freedom of access to information, It became clear the magnitude of the risks and threats facing the exercise of these rights in light of the rising populist discourses and exclusionary practices in many liberal regimes.

key words: The right –The information – Freedom- The dilemma - Neoliberalism

تزايد النقاشات حول الحق في الإعلام وحرية الوصول إلى المعلومات في المجتمعات المعاصرة بفعل الثورة الحاصلة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال المعاصرة، وبحكم التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر على مختلف المستويات والأصعدة؛ فإذا كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت العديد من العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما فيها "الحق في الإعلام"، فإن المراحل اللاحقة قد كشفت عن انتهاكات جسيمة لهذا الحق في الممارسات السياسية والاقتصادية العالمية تحت مسوغات الحفاظ على الأمن الوطني تارة، والدفاع عن المصالح العليا للدولة تارة أخرى.

وعلى الرغم من أن بداية القرن الواحد والعشرين قد شهدت ذروة الثورة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة مما يوحي أننا بصدد الانتقال إلى مرحلة مزدهرة من الحقوق والحريات ذات الصلة بالإعلام والاتصال بفعل ضعف الرقابة الحكومية وتعدد مصادر المعلومات عبر المواقع والمنصات الإلكترونية، إلا أننا شهدنا، على خلاف ذلك، انتشارا كبيرا للمعلومات المغلوطة والمضللة، وتزييدا لانتهاكات التي يتعرض لها الحق في الإعلام، وهو ما أفرز تحديات جديدة لهذه الحقوق الإنسانية، بفعل التحولات الكبيرة التي تشهدها السياسة العالمية على ضوء سيادة الليبرالية الجديدة كنموذج موجه لسلوك الساسة وصناع القرار في قلب العالم الرأسمالي الذي اعتبر تاريخيا، مهذا لحقوق الإنسان وراعيا لها، بما فيها الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومة، ومن هنا، نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثر مآزق الليبرالية الجديدة اليوم على الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومة؟

- وضمن هذا السؤال الرئيسي، يندرج سؤالان فرعيان هما:

1- ما هو الإطار القانوني والسياسي الذي تطور عبره الحق في الإعلام وحرية الوصول إلى المعلومة؟

2- كيف أثر مآزق الليبرالية الجديدة على ممارسة الحق في الإعلام والنفاذ للمعلومات؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من جانبين؛ فمن جهة، تسمح بالكشف عن السياقات التاريخية، السياسية والقانونية، التي نمت وتطور عبرها الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى

المعلومة، ومن جهة ثانية، تكشف النقاب عن انعكاسات أزمات الليبرالية الجديدة على ممارسة هذه الحقوق وعلى الضمانات الممنوحة لها.

منهج الدراسة:

ومناقشة هذه الإشكالية، ستستخدم هذه الدراسة "المنهج المسحي" من أجل جمع المعلومات ذات العلاقة بالحق في الإعلام والنفاذ إلى المعلومة، والعمل على وصف خصائصها وتحليل أثر أزمات الليبرالية الجديدة على ممارسة هذه الحقوق.

كما ستستخدم هذه الدراسة "المنهج المقارن": في محاولة مقارنة ومقابلة حرية الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة عبر مراحل مختلفة، في ظل الممارسات الليبرالية التقليدية من جهة، وضمن النموذج النيوليبرالي، من جهة ثانية.

و من أجل مناقشة موضوع الدراسة، قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين كبيرين، هما: المبحث الأول: الإطار القانوني والسياسي للحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومة وتندرج تحته 03 مطالب هي:

1- ماهية الحق في الإعلام

2- حرية النفاذ إلى المعلومة في ظل الديمقراطية الليبرالية

3- الإطار القانوني والسياسي للحق في الإعلام

المبحث الثاني: المبحث الثاني: مآزق الليبرالية الجديدة وحرية الإعلام: الضغوط والإكراهات

وتندرج تحته 03 مطالب هي:

1- مآزق الليبرالية الجديدة

2- حرية النفاذ إلى المعلومات في مواجهة مخاطر التضليل

3- مستقبل الحق في الإعلام على ضوء مآزق الليبرالية الجديدة

المبحث الأول: الإطار القانوني والسياسي للحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى معلومة

أصبحت حرية التعبير التي تم تكريسها رسمياً في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، والذي تم تبنيه في عام 1948، العنصر الأكثر إثارة للجدل في الديمقراطية التمثيلية الحديثة على الصعيد العالمي، وفي الوقت الذي يتعرض فيه هذا الحق الإنساني

الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومة في ظل مآزق الليبرالية الجديدة
الأساسي للتهديد في عدد متزايد من البلدان، تختبر حدوده في بلدان أخرى¹، ويتضمن
المساس بحرية التعبير تهديدا للحق في الإعلام والنفاذ للمعلومة بكل حرية والتعبير عن
الرأي دون ضغوط وإكراهات.

المطلب الأول: ماهية الحق في الإعلام

تعتبر حرية الإعلام جزء لا يتجزأ من حرية الرأي والتعبير، وهي صورة أساسية من
صور ممارستها، لهذا أفردتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمادته الـ19: " لكل شخص
الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء
الأبناء والأفكار وتلقفها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية"، غير أن
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يترك هذه الحرية في التعبير وإبداء الرأي على طاقتهما،
بل قيدها، في الفقرة الثانية من نفس المادة، بعدم الإساءة إلى الآخرين واحترام حقوقهم
وسمعتهم وكذا بعدم المساس بالنظام العام، والآداب العامة، والأمن القومي وغيرها من
المسائل المرتبطة بحقوق الجماعات والشعوب.

لقد أضحي الحق في الإعلام حقا من حقوق الإنسان ويقصد به حق الأفراد
والجماعات والشعوب في الحصول على المعلومات الصحيحة من مصادرها، أو من خلال
وسائط تتمتع بالمصداقية، إلا أن هذا الحق لا يقف عند تلقي المعلومات، ولكن يشمل
استعمالها ونقلها إلى الآخرين بمختلف الوسائل، واعتمادها لتعزيز المشاركة في توجيه
الرأي العام وصناعة القرار وتحقيق التنمية، ولهذا يتعين على الحكومات أن تضمن الحق
في مد المواطنين بالمعلومات بكل يسر، وتمكينهم من المشاركة في تدبير شؤونهم العامة².

¹Janina Welp, "la liberté d'expression : un droit fondamental universel mais pas absolu",
29/04/2021, Vu 20/09/2022 a 10 :30h, dans:

<https://www.swissinfo.ch/ara/politics/>

² إدريس ولد قابلية، "الحق في الإعلام والحق في الاتصال"، 2003/08/21، تم الإطلاع عليه في
2022/07/10، على الساعة 22:00، أنظر الرابط الإلكتروني:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9393>

المطلب الثاني: حرية النفاذ إلى المعلومة في ظل الديمقراطية الليبرالية

تزايدت أهمية المعلومات في العصر الراهن بشكل غير مسبوق في التاريخ، وعلى الرغم من البشر قد سعوا منذ فجر التاريخ إلى زيادة معارفهم وتوسيع مداركهم بمن حولهم، حلفاء كانوا أم خصوما، إلا أن بساطة الحياة القديمة قد جعلت أهمية المعلومة لا تتجاوز حدود الإطلاع على الأخبار وزيادة المعرفة بالمحيط الاجتماعي، غير أن تعقيدات الحياة المعاصرة منذ الثورة الصناعية، واختراع الطباعة، قد عزز مكانة المعلومات كسلعة لها سوقها التي تباع لها؛ فظهرت في البداية الصحف المكتوبة لننتقل بعدها ومع توالي الاختراعات العلمية إلى الراديو والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام التقليدية التي أحدثت تحولا عميقا في إدراكنا للمعلومة وأهميتها، وظهرت بذلك مهنة الصحافة وعلوم الإعلام التي تبحث في فنون الاتصال وطرق معالجة المعلومة وشروط أدائها.

وفي دراسة قدمت لمكتب خدمات التكنولوجيا بالكونغرس الأمريكي، عرف برست المعلومة بأنها "رسالة تؤدي لتغير في نزعة المتلقي لانتقاء خيار من ضمن مجموعة من الخيارات المتاحة"، وفي مقال في مجلة Wired Magazine بعنوان "اقتصاديات الأفكار" Economy of Ideas، عرف بارلو Barlow المعلومات بأنها "علاقة حية وفاعلة، من خلالها تأخذ البيانات الأولية الخام شكل ومعنى في كيفية تلقينا وإدراكنا لها ضمن سياق حياتنا اليومية، وأوضح بارلو انه من دون أناس متلقين للبيانات الأولية، لا يكون للمعلومة أي معنى، وأنها، أي المعلومة، تتضاعف قيمتها وتزداد بازدياد تنقلها بين متلقيها"¹. وتأتي أهمية الحق في الحصول على المعلومات وتداولها من اعتباره أحد أهم آليات تعزيز ودعم ممارسة الحقوق الأخرى على اختلاف أنواعها؛ فهو عامل أساسي لتهيئة سياق وبيئة عامة تحترم وتحمي وتؤدي الحقوق، سواء على مستوى الفرد الطامح لأن يكون مواطنا كاملا بدون تعنيف أو تمييز أو تهميش، أو على مستوى مجتمع طامح لتنمية إنسانية حقيقية ومناخ يحترم الحقوق والحريات، ويقوم على أساس ديمقراطي يحترم

¹ بكر ياسين محمد أشتية، واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها، رسالة ماجستير، إدارة السياسات الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين، 2004، ص 21، 22.

معايير الشفافية والحكم الرشيد¹، وهو ما يجعل مدى قدرة الناس إلى الوصول إلى المعلومات العامة مؤشرا على مدى انفتاح الحكومة على المجتمع، ودرجة ديمقراطية الدولة وشفافيتها.

لقد شهدت وسائل الإعلام والاتصال، ومنذ الحرب العالمية الثانية، تطورا مذهلا من حيث الأشكال والمضامين، وتجلى ذلك في ظهور قنوات فضائية، متعددة الأغراض والأساليب، غطت عوالم الاتصال المرئي والمسموع والمقروء، وظهرت العديد من وسائل الاتصال التي تقوم على مشاركة المتلقي وتفاعله مثل الوسائط المتعددة، التي مزجت خدمات الحواسيب والهاتف والتلفاز مع الصوت والنص المكتوب والمعطيات الرقمية التي استفادت من التطور الهائل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، ولم يعد بالإمكان تجاهل الأدوار العظيمة التي أضحت تلعبها في نشر الثقافة والمعرفة وإنتاجها، إلى درجة أصبحت توصيفات "العالم الرقمي" أو "العالم الافتراضي" لصيقة بهذا العصر.

هناك العديد من الأسباب الوجيهة لتزايد قبول حرية المعلومات كحق من حقوق الإنسان. إنه من المدهش، بالإضافة إلى ذلك، أن مثل هذا التعزيز الهام للديمقراطية قد استغرق وقتا طويلا ليحظى باعتراف واسع النطاق على أنه حق؛ فالجهات العامة لا تحتفظ بالمعلومات لنفسها بل تقوم بدور المشرف على الصالح العام، وفي مثل هذه الحالة، ينبغي أن تكون هذه المعلومات متاحة لأفراد الجمهور في ظل عدم وجود مصلحة عامة هامة سرية، وفي هذا الصدد تعكس قوانين حرية المعلومات الافتراض الأساسي بأنه يتعين على الحكومة خدمة الناس²، كما أن العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية قد وضعت مؤشر قدرة الناس على النفاذ إلى المعلومات كمؤشر مهم لقياس مدى شفافية التسيير ومستوى الرشادة الاقتصادية.

¹ أحمد عزت، حرية تداول المعلومات: دراسة قانونية، ط2، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، مصر، 2013، ص7.

² توبي مندل، "حرية المعلومات: مسح قانوني مقارن"، 2001، تم الإطلاع يوم 2022/06/12، الساعة 12.00، أنظر الرابط الإلكتروني:

ولقد تم التوصل إلى إعلان الحق في الوصول إلى المعلومات المعتمد في اختتام المؤتمر الذي نظّمته اليونسكو وكلية الصحافة في جامعة كوينزلاند (بريسبان، أستراليا) بتاريخ 2 و3 ماي عام 2010 بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة وضم أكثر من 300 مشارك بينهم 75 صحفياً من دول الجزر والمجتمعات الأصلية في المحيط الهادي ومن غيرها من المناطق.

بيد أن هناك عدد من الأهداف النفعية تشكل الأساس للإعتراف واسع النطاق بحق الوصول إلى المعلومات، لقد قامت المنظمة الدولية غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان بوصف المعلومات على أنها "أكسجين الديمقراطية"؛ إذ أن المعلومات ضرورية للديمقراطية على عدد من المستويات؛ فالديمقراطية من حيث الأساس تتعلق بقدرة الأفراد على المشاركة بشكل فاعل في عملية صنع القرارات التي تؤثر بهم. كما أن المجتمعات الديمقراطية تتمتع بنطاق واسع من آليات المشاركة التي تتراوح ما بين الانتخابات الإعتيادية والجهات المشرفة على المواطنين، على سبيل المثال ما بين الخدمات التعليمية العامة و/أو الصحية وآليات التعليق على مسودة السياسات أو القوانين¹.

إن حساسية العلاقة بين القدرة على النفاذ إلى المعلومة والديمقراطية قد أنتجت، في عهد الصحافة المكتوبة، النظرة إلى علاقة الصحفي، وهو روح الصحيفة ومحركها ومحرر مضمونها وما يرد بها من أخبار وآراء وأفكار، بالقارئ، وهو هدفها والمستفيد الأول منها، على أنها علاقة ينبغي أن تقوم على أساس من الصدق والموضوعية واحترام الحقوق الفردية، لأنها علاقة حساسة تقوم بين غير متساوين من الناحية الفعلية؛ فالفرد العادي بالنسبة للصحفي هو إنسان أعزل في مواجهة فارس مزود بسلاح القلم ذي الكلمة المطبوعة واسعة الانتشار، يستطيع بقلمه أن يخدعه، وأن يفضح خصوصياته، وأن ينال من سمعته بين الناس، لذلك فإن القارئ يستحق من القانون في مواجهة الصحفي حماية ثلاثية المحاور، تحافظ على كل من²:

¹ توبي مندل، مرجع سابق، ص.4.

² ماجد راغب الحلو، حرية الإعلام والقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص، 30،

- حق المعرفة الصحيحة.
- حق الرد على الافتراءات
- حق حماية الخصوصيات.

وإنه، وعلى الرغم من أن الكثير من التجارب اللاحقة للصحافة في المجتمعات الليبرالية قد عكست عوائق وقيود كثيرة على حقوق الناس في الوصول إلى المعلومات التي تهمهم أو تؤثر في حياتهم تحت مسوغات أمنية وسياسية تارة، وظروف اقتصادية واعتبارات ثقافية تارة أخرى، رغم ذلك، إلا أن المذهب الليبرالي في هذا المضمار بقي معتمدا على معيار "جون ستيوارت ميل" متخذا إياه ضابطا للتجريم والإباحة في الكثير من القضايا، وهذا المعيار يتمثل في "عدم الإضرار بالغير"؛ فأنت حر ما لم تضر بالغير، ويشترط ميل لتجريم التصرف أن يكون الضرر عاما، فإن كان الأثر شخصا أو أصاب أشخاصا لا يمكن تحديدهم فلا تجريم حينئذ، حتى وإن دخل التصرف في الدائرة غير الأخلاقية¹.

المطلب الثالث: الإطار القانوني والسياسي للحق في الإعلام

تعد الأديان مصدرا أساسيا للعديد من المبادئ في هذا الميدان غير أن الأخلاق ليست حكرا على الأديان؛ فالأسس الأخلاقية تضرب بجذورها في فلسفات عديدة، بل وببساطة شديدة، في عبادة العقل، والواقع أن السلطات الدينية والدينيوية لم تنقطع طوال التاريخ عن تحذير القائمين على السلطة من عواقب إساءة استخدامها عند مباشرتهم لها؛ وقد شارك الفلاسفة ورجال الكنيسة في إدانة الحرب ونقد الاستعمار والنضال من أجل إلغاء الرق والعبودية والمطالبة بتوزيع أكثر عدالة للثروة²، رغم أن الإسلام قد تضمن رؤية متكاملة لحقوق البشر ومعايير العدالة بينهم قبل ذلك بقرون.

إن التطور الأبرز في مسألة "الحق في الإعلام" و"حرية التعبير" قد كان مع كتابات العديد الفلاسفة والمفكرين، خاصة ضمن كتابات عصر التنوير الأولى أمثال جون جاك روسو وجون لوك ومونتيسكيو وغيرهم، كما كان لإفرازات الثورة الصناعية والثورتين

¹ نعيم عطية، في النظرية العامة للحريات الفردية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1987 ص 9.

² سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، 2010، ص 85.

الفرنسية والأمريكية عظيم الأثر في تكريس هذا الحق وتضمينه في جملة الحقوق الأساسية للإنسان، خاصة مع تطور الصحافة الورقية واتساع نطاقها مع اختراع الطباعة، ثم، في مرحلة لاحقة، وباختراع الكهرباء وشيوع وسائل الإعلام الجماهيرية كالراديو والتلفزيون كانت البشرية قد دخلت في عهد جديد من تداول المعلومات على النطاق العالمي.

ومع انتشار وسائل الإعلام واتساع سرعة انتشار المعلومات ومجالاتها صعبت مشكلات متعلقة بطبيعة المعلومات المنشورة والمتداولة وحرية الوصول إليها، ومدى صدقيتها ومصداقية ناشرها، خاصة وأن القواعد الأخلاقية وحدها لم تعد قادرة على ضبط الناشرين والصحفيين وتهذيب محتوياتهم الإعلامية التي تزايدت بشكل كبير جدا. لقد وضعت القواعد الأخلاقية في صيغ عامة وواسعة، وأصبحت نتيجة لذلك موضوعا لتفسيرات مختلفة واسعة إزاء قضية معينة، وهكذا فإن مدى واسعا للسلوك هو ممكن كله باسم نفس القاعدة الأخلاقية ما عدا بعض الحالات النادرة وذلك حينما توضع القاعدة في إطار ضيق وخاص وغير متوازن¹، وهو ما تكرر بعد الحرب العالمية الثانية مع التطور الكبير للقانون الدولي والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما تجلّى في الإعلانات والمواثيق الدولية، ولقد ورد الحق في الإعلام في القرارات والعهود الدولية التالية:²

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 59 (ع - 1) لعام 1946، والذي أعلن "أن حرية تداول المعلومات حق من حقوق الإنسان الأساسية وهي المعيار التي تكرر الأمم المتحدة جهودها لها، وأن أحد العناصر التي لا غنى عنها في حرية الإعلام هو توافر الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها".

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 127 (ع - 2) لعام 1947، والذي يطالب الدول الأعضاء بالقيام، في الحدود التي تسمح بها إجراءاتها الدستورية،

¹ سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 86.

² سرور طالي، "الحق في الإعلام وضمانات تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان"، الملتقى الدولي الحادي عشر حول: "الضمانات الدستورية والقانونية للحق في الإعلام في الدول المغاربية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق- ومخبري أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع والحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 14-15 أكتوبر 2012.

بمكافحة نشر الأنباء الزائفة أو المشوهة التي يكون من شأنها الإساءة إلى العلاقات الطيبة بين الدول ، وبغيره من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن وسائل الإعلام الجماهيرية وإسهامها في دعم السلم والثقة والعلاقات الودية بين الدول؛

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966؛
- القرار 4 – 301 الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو عام 1970 حول إسهام وسائل إعلام الجماهير في تعزيز التفاهم والتعاون على الصعيد الدولي، خدمة للسلم ورفاهية البشر ، وفي مناهضة الدعاية المؤيدة للحرب والعنصرية والفصل العنصري والكرهية بين الأمم وما تستطيع وسائل إعلام الجماهير أن تقدمه من إسهام في تحقيق هذه الأهداف؛
- البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف الصادر عام 1977، والذي خصص مادة لحماية الصحفيين وتوفير الأمن لهم.
- إعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وحقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحرير على الحرب الذي أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو في دورته العشرين يوم 28 نوفمبر 1978.
- القرار رقم 25 ميم/104 الذي أصدره المؤتمر العام لليونسكو لعام 1989، الذي انصب التركيز الأساسي فيه على تعزيز "حرية تدفق الأفكار بالكلمة والصورة بين الدول وداخل كل دولة.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 76/45 ألف المؤرخ في 11 ديسمبر 1990، عن الإعلام في خدمة الجنس البشري.
- إعلان ويندهوك بناميبيا، خلال حلقة اليونسكو الدراسية عن موضوع "تعزيز استقلالية وتعددية الصحافة الإفريقية"، في الفترة من 29 أبريل إلى 3 ماي 1991، والذي يعتبر بمثابة بيان مبادئ أساسية لحرية الصحافة كما وضعها الصحفيون وقد لاقى هذا الإعلان تأييد المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعشرين عام 1991.

- وفي عام 1993، قررت لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، في قرارها 45/1993 بتاريخ 5 مارس 1993، تعيين مقرا خاصا معني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 144/53 المؤرخ في 9 ديسمبر 1998 والمتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.
- قرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة المرقم 1998/7 والذي صدر في 3 أبريل عام 1998 والذي وافقت فيه لجنة حقوق الإنسان على نص مشروع الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً.
- اتفاقية مكافحة الفساد لعام 2005، وتناولت أهمية دور الإعلام في مكافحة الفساد.

وفي تطبيقاتها العملية، كان واضحاً أن حرية الصحافة حرية مركبة تتضمن عنصراً معنوياً وعنصراً مادياً؛ فإذا كان العنصر المعنوي يتضمن الاعتراف للفرد بالحق في التعبير عن رأيه في الصحف، بل وفي تملك الصحف وإصدارها، فإن وجود أي صحيفة يفترض ويستلزم وجود مشروع أو مؤسسة صناعية تجارية قوية مجهزة بكل الوسائل الحديثة اللازمة، وأغلب الحريات الفكرية تتضمن هذين العنصرين؛ فحرية التعليم تفترض أماكن وأدوات يلزم استخدامها للتعليم، وكذلك حرية ممارسة الشعائر الدينية تتطلب دوراً للعبادة¹، وعليه، فقد كان لزاماً على الدول بحكم العهود والمواثيق السابقة من جهة، ولأهمية الحق في الإعلام في زيادة شفافية تسيير الشؤون العامة وتقوية الرقابة الشعبية على صانعي القرار، كان لزاماً عليها، الإطلاع بمسؤولياتها في توفير الشروط الأساسية لعمل وسائل الإعلام وتيسير سبل النفاذ إلى المعلومات وضمان حرية الوسائط والوسائل الإعلامية.

¹ ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 142.

المبحث الثاني: مآزق الليبرالية الجديدة وحرية الإعلام: الضغوط والإكراهات

لقد بدا واضحا بداية من أزمة سعر الصرف وانهيار قاعدة الذهب في بداية سبعينات القرن الماضي أن "الثلاثون سنة المجيدة" التي عرفت فيها الدول الليبرالية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ذروة الرفاه الاقتصادي والرخاء الاجتماعي قد انتهت بالفعل، وبالنموذج الليبرالي الذي بقي منتشيا بانتصاره على النازية في الحرب العالمية الثانية بدأ يكشف عن ثغرات عميقة في أسسه التي استند عليها لعقود طويلة، وحتى وان كانت أزمة الكساد العظيم 1929 اختبارا عسيرا للرأسمالية، فإن أزمة 1971 وما بعدها قد هددت عرش الليبرالية كنموذج مهيمن في مواجهة نموذج بديل هو الاشتراكية التي كانت تتبع هفوات الرأسماليين وأخطاء الليبرالية.

لقد تصاعدت الاتجاهات الجديدة في النموذج الليبرالي تبعا لمجموعة من الصدمات والأزمات البنوية التي مست المنظومة الليبرالية؛ ليست فقط أزمات 1971 و1997 و2001 و2008 التي تبدوا ذات طبيعة اقتصادية خالصة، بل كذلك أزمة الديمقراطية التمثيلية في المجتمعات الغربية وحدود صونها لحقوق الإنسان الآيلة في الاتساع.

المطلب الأول: مآزق الليبرالية الجديدة

لقد أشار كارل ماركس وفريدريك إنجلز في "البيان الشيوعي" إلى أن البورجوازية أخضعت الريف للمدينة فأنشأت المدن الكبرى وزادت سكان المدن زيادة هائلة، وأخضعت البلدان الهمجية ونصف الهمجية للبلدان المتقدمة، الأمم الفلاحية للأمم البورجوازية، الشرق للغرب، وتقضي البورجوازية أكثر فأكثر على تبعثر وسائل الإنتاج والملكية والسكان؛ فقد كدست السكان ومركزت وسائل الإنتاج وجمعت الملكية في أيدي أفراد قلائل، لقد خلقت البورجوازية، منذ تسلطها الذي لم يكد يمر عليه قرن واحد، قوى منتجة تفوق في عددها وعظمتها كل ما صنعتها الأجيال السالفة مجتمعة¹، في إشارة من الرفيقيين الشيوعيين إلى أن الليبرالية تعني حكم الأقلية البورجوازية في مواجهة الأغلبية البروليتارية، وبالتالي، فهي نظام قائم على الاحتكار والتفكير، وأن مآله المحتوم هو الأزمات التي ستؤدي إلى انهياره لا محالة.

وبينما لم تصدق الكثير من نبوءات الشيوعيين، خاصة ما تعلق منها بسواد الشيوعية بعد الأزمة التي ستقضي على النظام الليبرالي، إلا أنه وفي المقابل، وفي كتابه "لماذا

¹ محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2020، ص 296.

فشلت الليبرالية" Why Liberalism failed الصادر عام 2018 يجادل الكاتب الأمريكي باتريك ج. دينين Patrick j. Deneen على أن الليبرالية فشلت ليس بسبب عدم قدرتها على تحقيق مبتغاها بل لأنها نجحت واكتملت دورتها في الماضي، وبالتالي، يتبع النجاح السقوط الحتمي، ويتعرض الكاتب في مقدمة كتابه لنقد لاذع ومعمق لليبرالية ويصرح أنها أيديولوجيا خبيثة كونها تدعي الحيادية، وإنكارها بأنها تنوي التأثير في طبيعة وروح المؤسسات التي تحكمها، أيضا، وبحسب الكاتب، فإن الليبرالية تقدم نفسها على أنها غير مرئية مثل نظام تشغيل الحاسوب، حيث أنها تبقى تعمل بشكل غير مرئي حتى يصيبها عطب¹، في إشارة إلى الأسس التي بنى عليها الآباء المؤسسون لليبرالية تفاؤلهم بمستقبلها.

إن الوجه الآخر للفكر الليبرالي مقترن بفكر مؤسس علم الاقتصاد والرأسمالية الحديثة "آدم سميث" (1723-1790) في مؤلفه الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم الصادر عام 1776؛ إذ ارتكز آدم سميث في نظريته على خلفية أن الأمم تتطور نحو مزيد من الرخاء بشكل تلقائي²، وهو يشير في ذلك إلى فكرة اليد الخفية التي تخلق الانسجام بين المصالح في المجتمعات الرأسمالية، رغم أن أزمة الركود العظيم 1929 قد كشفت عن ثغرات عميقة في البناءات الفكرية للنظرية الليبرالية وجوانب قصور عميقة في تطبيقاتها على قضايا حقوق الإنسان والعدالة، وهي الأزمات التي أصبحت أكثر عمقا واتساعا مع الليبرالية الجديدة التي سعت إلى سد الفجوات والثقوب في الليبرالية الكلاسيكية.

وفي الوقت الذي كان فيه النيوليبراليون، أو الليبراليون الجدد، يناضلون من أجل كسب رضى الجماهير الممتعضة و تجاوز المشكلات والتحديات التي أفرزتها ظروف ما بعد الحرب الباردة، وظهر منافسين أقوياء على الساحة العالمية، وكذا الصعود الملفت لنماذج مختلفة عن منظومة القيم الليبرالية الجديدة التي قاموا بتسويقها (النموذج الصيني،

¹ فادي الزعتري، "كتاب أمريكي يتنبأ بتلاشي النظام الليبرالي ونهايته"، 17 جوان 2019، تم الإطلاع في 20/10/2022، على الساعة 07:15، أنظر الرابط الإلكتروني:

<https://arabi21.com/story/1188292/%D9%83%>

² طلال حامد خليل، "المرتكزات الفكرية لليبرالية: دراسة نقدية"، دفاثر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 8، العدد 15، 2016، ص ص (154-169).

ونموذج النمرور الآسيوية، ومجموعة اليركس...)، في نفس الوقت، تعالت أصوات من داخل المنظومة نفسها تنتقد أداء الليبرالية الجديدة وتكشف عن قرب نهايتها، مقدمين في ذلك حججا وبراهين من تاريخ الليبرالية ومن واقع الممارسات النيوليبرالية.

لقد ذهب المفكر البريطاني كولين كراوتش Colin Crouch في معالجته لهذه المسألة. في كتابه "ما بعد الديمقراطية" الذي صدر في سنة 2004، ذهب إلى أن ما يقرب من ربع قرن من الهيمنة النيوليبرالية كان له تداعيات مدمرة على العمليات الديمقراطية، توافقت الأحزاب السياسية المحافظة والديمقراطية الاجتماعية على حد سواء فيما بينها، وبشكل كامل، على جملة من الصفات الاقتصادية الأساسية، وغدت نتيجة لذلك، وبشكل متزايد، جوفاء ومنقطعة عن قواعدهما، حينما ذهب كراوتش أنه يمكن للمؤسسات المتعارف عليها لليبرالية الديمقراطية أن تحافظ على وجودها في غياب تناقضات عقائدية أساسية بين أصحاب التوجهات السياسية المختلفة، إذ أنه سيبقى بإمكان الناخبين اختيار شخصيات مختلفة لتحكمهم، رغم أن قدرتهم على تغيير سياسة الدولة باتت محدودة جدا¹، وفي وذلك مؤشرات قوية على عمق الأزمة التي تشهدها الليبرالية الجديدة مع جماهير المواطنين التي أصبحت ترى في سطوة الليبرالية الجديدة تهديدات حقيقية لمكتسباتها الديمقراطية في حرية الرأي والتعبير المتحرر من ضغوط القوى الليبرالية ولوبياتها الضخمة والقوية.

ويؤكد الكاتب الأمريكي باتريك ج. دنيين مجددا أن المواطن في النظام الليبرالي يجد نفسه عاجزا أمام التحديات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، حيث النظام نفسه يهدف إلى جعل المواطنين ذوي نزعة فردية عالية وبالتالي هم غير قادرين على تغيير الواقع المحيط بهم، وهذا معاكس تماما للديمقراطية، كما يؤكد المؤلف على تزايد عدم الرضى عن النظام الليبرالي؛ فالاختلال على المستوى السياسي، التفاوت الاقتصادي، سيطرة التكنولوجيا، التمزق الاجتماعي وتزايد النزعة الفردية وغياب الشعور بالألفة وغيرها من المشاكل بحسب الكاتب سوف تتفاقم بالمجتمعات الغربية. بناءً على ذلك فإن نهاية

¹ توم بلاكبيرن، "لماذا لا تستطيع الليبرالية حل أزمة الديمقراطية؟"، 31 جويلية 2020، تم الإطلاع عليه في 2022/11/11، على الساعة 19:20، أنظر الرابط الإلكتروني:

<https://arabi21.com/story/1289713/%D9%84%D9%85>

الليبرالية في الأفق ومسألة وقت لا غير بحسب الكاتب. لذلك فهو يؤكد أن المشكلة ليست في برنامج أو ممارسة الليبرالية بل بالنظام الليبرالي نفسه¹.

إن النزوع نحو "الفردانية" لم يتكسر طول فترات التاريخ المختلفة مثلما كرسته الليبرالية الجديدة اليوم، وهو ما أدخل منظومة القيم والأفكار الليبرالية الجديدة في تناقض وجودي صارخ؛ فالكثير من الحريات والحقوق الأساسية للإنسان لا يمكن أن تمارس دون ضوابط وشروط يلتزم بها الآخرون، في حين أنتجت الممارسات الليبرالية الحالية حالات من "الفردانية المطلقة" التي ترى في "الحرية المطلقة" دون سواها، أساس لممارستها لحقوقها، وتصطدم هذه الفردانية المعززة بقيم ونماذج أخرى لازالت ترى في "الأسرة" هي الخلية الأساسية للمجتمع، وليس الفرد -كما هو حال الليبراليين-، مع ما يتضمنه مفهوم الأسرة من انسجام وتعاون واتحاد، وما يشتمل عليه مفهوم الفردانية من تناقض وتفرقة وانحلال.

المطلب الثاني: حرية النفاذ إلى المعلومات في مواجهة مخاطر التضليل

لقد لوحظ مؤخرا ميل الناس حتى في الغرب إلى تشكيل آرائهم وقناعاتهم بناء على المشاعر، أكثر منها على الحقائق، فيما يتعلق بالشؤون السياسية والعامية، إذ ازداد رفضهم لتقبل الحقائق، وتنامي قبولهم للكذب، حتى المفضوح منه، وهو ما يرتبط بشكل واسع بما تروج له وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي المؤدلجة، التي باتت تغلب عليها الشائعات أكثر من الحقائق، مع قبول الناس لهذه الشائعات بشكل مثير للدهشة، والذي لا يعني بحسب "علي حرب" مجرد التلاعب بالحقائق وإنكار الواقع، على ما هو شائع ومتداول، وإنما يعني استحالة الوصول إلى حقائق الأشياء لاستحالة التفرقة بين المعلومات Information والمعلومات الخاطئة Misinformation والتضليل المعلوماتي

Disinformation.²

¹ فادي الزعتري، مرجع سابق

² مركز تريندز للبحوث والاستشارات، "مستقبل الغرب بين ثلاثة أنواع من اللايقين"، 04 ماي 2021، تم الإطلاع عليه في 2021/12/10، على الساعة 16:10، أنظر الرابط الإلكتروني:

www.alwatan.ae/?p=786629

لقد أدى التطور الرأسمالي الرهيب منذ الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر إلى تعزيز مكانة "السوق" في النظام الليبرالي، ثم، في مرحلة ثانية، بعد الحرب العالمية الثانية وظهور المشروعات الاقتصادية العملاقة والعابرة للحدود القومية، وهو ما أدى إلى بداية اتجاه "السوق الليبرالي" من حالة "المنافسة التامة" إلى حالة "الاحتكار التام" بفعل القدرة الكبيرة للشركات العابرة للقومية والرأسماليين الكبار في الاستحواذ على الفاعلين الصغار واحتكار السوق، ووصل تأثيرهم إلى "تنميط أذواق الناس" عبر خلق "أنماط استهلاك موحدة" من خلال سيطرتهم على المعلومات والأخبار ووسائل الإعلام والدعاية، ثم توسعت تأثيراتهم لتصل إلى خلق "أنماط سلوك موحدة" اتجاه المسائل والقضايا ذات الصلة بالحقوق والحريات، وهو ما أطلق عليها في أدبيات العولمة وصف "الثقافة العالمية".

تمثل "المعلومة" في المنظومة الرأسمالية الليبرالية سلعة كغيرها من السلع، تتم صنعها وتغليفها وتسعيها وتوزيعها، ولها "سوق" خاص بها يعرف بـ"عالم الصحافة والإعلام"، ولقد أدت المنافسة بين القوى الليبرالية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، إلى سيطرة أقلية من هؤلاء على أهم الصحف والقنوات التليفزيونية، والمنصات الرقمية والمواقع الالكترونية التي تجذب لها انتباه الناس وتمارس تأثيرات مختلفة على اتجاهاتهم ومواقفهم وسلوكياتهم، وهو ما جعل "الحق في الإعلام" وحرية "النفاذ للمعلومات" تحت وصاية الرأسماليين الكبار ملاك وسائل الإعلام والمنصات الالكترونية الأكثر انتشارا بين الناس وأكثر تأثيرا في خياراتهم؛ فأصبحوا هم من يحددون للناس الحقيقة من الوهم، والخير من الشر، لقد سلبوا منهم، دون دراية، وعيم وعقلهم وحريرتهم.

كما أن "انحراف وسائل الإعلام" عن دورها المنوط بها في توفير المعلومات الصحيحة وتقديمها للناس ليس وليد اللحظة؛ فتحت مسمى "حرية النفاذ للمعلومة" و"حرية الإعلام"؛ انتشرت المضامين الإعلامية العنيفة وغير الأخلاقية؛ ففي عام 1988 على سبيل المثال؛ نشرت نانسي سينورييلي Nancy signorielli وجورج غيرنير George gerbner كتابا بعنوان "العنف والإرهاب في وسائل الإعلام: بيبليوغرافيا مشروحة" Violence and terror in the mass media : An annotated bibliography ؛ هذه البيبليوغرافيا تتعامل مع 784 دراسة للعنف التليفزيوني، إذ تحتوي على وصف موجز لمقالات من الكتب والمجلات لعلماء، ومقالات من تقارير حكومية ومجلات شعبية، وأوراق مؤتمرات عن العنف في وسائل الإعلام، يغطي الكتاب مجالات مثل مضمون وسائل الإعلام وتأثيرات وسائل

الإعلام، والمواد الإباحية ووسائل الإعلام، والإرهاب ووسائل الإعلام¹، وهو ما يعكس الأوجه السيئة لتطبيقات حرية الإعلام، في القديم، كما في الوقت الراهن، وأدى إلى تزايد الدعاوى بأخلقة الممارسة الإعلامية وتهذيب حريتها، ولو أن هذه الدعاوى تصطدم في كل مرة باختلاف الخصوصيات الدينية والثقافية بين المجتمعات؛ فما نراه غير أخلاقي ومبتذل، قد يراه الآخرون مقبولا وعاديا.

المطلب الثالث: مستقبل الحق في الإعلام على ضوء مأزق الليبرالية الجديدة

لقد استمر النظر لليبرالية، وحتى الآن، بوصفها قرينة الديمقراطية وشرطها، على الرغم من أن هذا الطرح ليس صحيحا تماما؛ ولقد حاول الكاتب الأردني ناهض حتر دحض هذا الادعاء في كتابه "الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية" مشيرا إلى أنه بإمكان الديمقراطية أن تنمو في ظل الشيوعية، مقدما في ذلك النموذج الصيني الذي يجمع بين الليبرالية الاقتصادية والتوليتارية الشيوعية، وكذا دول الخليج العربي حيث يجتمع الاندماج في العولمة مع الأنظمة السياسية التقليدية المحافظة².

ويبدو أن الليبرالية الجديدة التي حاولت سد الثغرات التي ظهرت في الليبرالية التقليدية قد سقطت هي كذلك في أزمات عميقة بسبب عدم قدرتها على التعايش مع منظومات قيم وحقوق أخرى، لا تتقاسم معها بالضرورة نفس النظرة لطبيعة حقوق الإنسان وأشكالها التعبيرية؛ فبينما يصر الليبراليون والليبراليون الجدد على أن هذه الحقوق لا تحدها حدود دينية ولا قيود أخلاقية، يصر آخرون في منظومات قيم مختلفة على أن الشروط الدينية والقواعد الأخلاقية تسمو على حقوق الإنسان بالمفاهيم الغربية الليبرالية.

لقد كانت الحرية تعني، قبل ظهور الليبرالية، الانضباط الذاتي وضبط النفس عن الشهوات إضافة إلى الترتيبات الاجتماعية والسياسية التي تثبت وتعزز الفضائل وتعزيز فنون الحكم الذاتي، غير أن الليبرالية، ترفض هذا الفهم للحرية وتقدم فهما مختلفا لذلك، فمثلا الليبرالية تتطلب التحرر من كل أشكال العلاقات الاجتماعية والسياسية من العائلة إلى الكنسية ومن المدرسة إلى القرية والمجتمع وذلك لأجل التحرر من المعايير

¹ آرثر آسا بيرغر، وسائل الإعلام والمجتمع: وجهة نظر نقدية، تر: صالح خليل أبو إصبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص 170.

² أنظر: ناهض حتر، الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية، دار زمنه، عمان، الأردن، 2003.

والأخلاق التي تقيد السلوك وتضبط معايير العمل¹، ولقد أعطتنا حادثة الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم كيف يمكن، لحرية الإعلام أن تنحرف نحو ازدراء الأديان والتحرير والقذف، وهي الجرائم التي تعاقب عليها كل القوانين.

لم تعد الديمقراطية، في هذا الإطار، هي الحل الوحيد المتاح كما يؤكد "دافيد لانسمان" David Lansman مؤلف كتاب "كيف تنتهي الديمقراطية"؛ فالناس كانوا يطالبون بالديمقراطية لأنهم كانوا يتصورون بأن البدائل الأخرى أسوأ، فماذا يحدث عندما لا يعود الناس يعتقدون ذلك، وأن هناك من البدائل الأخرى ما قد يكون أفضل وأكثر أماناً وازدهاراً؟²

إن رفض الديمقراطية لم يعد يرتكز فقط على أفكار فلسفية تشنح بفكرة حكم الأغلبية أو الرّعاع أو السوّقة والدهماء بل أصبحت أكثر تعقيداً تعقد هذا العصر، لكن تبقى "الديمقراطية" أروع الأنظمة الفاسدة كما يقول أفلاطون و"فخ الحمقى" على حدّ تعبير ونستن تشرشل³، بل إنها وفي العمق مأسسة لـ"نظام التفاهة" أو "حكم الرداءة" أو نظام الرّوبيضات" على حدّ تعبير "ألان دونو"³.

وهناك نوع ثاني يرتبط بحالة "ما بعد الحقيقة"، حيث يؤكد الفيلسوف الألماني "بيتر سلوتردايك" Peter Sloterdijk أن الديمقراطيات الغربية أصبحت كالذي فقد الثقة في الأطباء فاتجه إلى المعالجين بالوصفات السحرية والدجالين بحثاً عن أمل مستحيل، ومن هنا كان المآزق الجوهري المتولد عن انهيار مسلمة عصمة الأغلبية العاقلة وحكمتها، وهي الفكرة التي تأسست عليها الديمقراطية⁴، وهو ما يضع إقران الحقوق الديمقراطية كالحق في الإعلام بالليبرالية وحدها إجحاف في حق نضالات شعوب أخرى وثقافتها.

¹ فادي الزعتري، مرجع سابق.

² محمد هشام راغب، "كيف تنتهي الديمقراطية"، 25/02/2019، تم الإطلاع عليه في 2022/04/09، على الساعة 11:52، أنظر الرابط الإلكتروني:

<https://ruyaa.cc/Page/8841>

³ صابر النفزاوي، "ما بعد الديمقراطية في عصر انعدام اليقين الراديكالي"، 2020/01/15، تم الإطلاع عليه في 2021/06/10، على الساعة 16:10، أنظر الرابط الإلكتروني:

<https://tipyan.com/the-world-post-democracy>

⁴ مركز تريندز للبحوث والاستشارات، مرجع سابق.

إذا ما تمت المراهنة على الأنظمة السياسية المرتبكة في مهمة زيادة الدفاع عن الحريات الديمقراطية، وخاصة في زوبعة الأزمة الاقتصادية القادمة، فإن تلك الحريات تقف، بشكل مخيف، على قواعد واهية، وقد يتبع ذلك في الوقت المناسب انحراف حاد آخر نحو اليمين. ولذلك، وخلال السنوات القادمة، سيكون متوقفاً على الاشتراكيين أن يقوموا بما يستطيعون للدفاع عن الجوانب الأكثر ديمقراطية في الليبرالية والبناء عليها، وهو الأمر الذي أثبت الليبراليون أنهم عاجزون، أو غير راغبين، في الدفاع عنه¹، ويبدو أن تصاعد الاحتجاجات المناهضة للعولمة وللسياسات الليبرالية الجديدة في أمريكا وبريطانيا وفرنسا واليونان، واسبانيا وغيرها تعكس حالات عامة من إحباط الغالبية وبأسها من حكوماتها الفاقدة للقدرة على إحداث تغيير مهم.

ويعرف عالم السياسة البريطاني "كولين كراوتش" Colin Crouch مفهوم "ما بعد الديمقراطية" في كتابه الصادر بالعنوان ذاته، على أنه إشارة إلى انتهاء المؤسسات التمثيلية المنتخبة كمصدر أصلي للتشريع واتخاذ القرار، حيث أصبحت القرارات تتخذ من مكان آخر من قبل آخرين؛ في مكاتب شركات اللوبيات وردعات الشركات الكبرى المرتبطة بالنخب السياسية، أي أن صناديق الاقتراع أصبحت في النهاية لا توصل ممثلين حقيقيين لعامة الناس أو الشعب، بل توصل ممثلي اللوبيات المالية وأصحاب رؤوس الأموال المتحكّمين في الإعلام والاقتصاد، وظهرت في هذا السياق مصطلحات مثل "دكتاتورية رأس المال والمصالح" و"المواطن الموسمي" الذي يُؤتى به يوم الاقتراع ثم يُقصى تماماً من دائرة الاعتبار السياسي حتى موعد الانتخابات التالية²، وهو ما يجعل حقه في التعبير والإعلام دون فعالية وتأثير نتيجة سيطرة رأس المال على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها.

يشخص "ياشا مونك" Yascha Mounk مؤلف كتاب "الشعب في مواجهة الديمقراطية: لماذا حريتنا في خطر وكيف نُنقذها" مأزق الليبرالية الجديدة ومستقبل الحريات فيها في ظل صعود "الخطابات الإقصائية والشعبوية" التي تحمل في طياتها

¹ توم بلاكبيرن، مرجع سابق.

² مركز تريندز للبحوث والاستشارات، مرجع سابق.

تراجعات وخيبات أمل عن الممارسة الثقافية للديمقراطية وحرية التعبير، والتي لطالما اعتمدت على الرأي والرأي الآخر¹.

تظهر الحاجة، إذن، إلى الحكومات في هذه الأمور وذلك لأن الحرية المطلقة ضرب من المستحيل، فبالرغم من روعة مبدأ غياب السلطة السياسية، فهو ليس مجدياً في عالم الإنسان غير الكامل، يمكن أن تتعارض حريات الأفراد، وعندما يحدث ذلك يجب تقييد حرية أحد الأفراد للحفاظ على حرية الآخر، وكما عبر أحد قضاة المحكمة العليا "إن حريتي لتحريك قبضة يدي يجب أن تكون محدودة بمدى قربها من ذقنك"².

يبدوا أن "الحق في الإعلام" وما يقتضيه من "حرية النفاذ إلى المعلومة"، وما يرتبط به من حقوق وحريات لا يكتمل إلا بها، كحرية التعبير والتفكير، هو أحد أكثر الحقوق التي تضررت من الأزمات التي عانت منها الليبرالية الجديدة؛ فمن جهة، يتم وباسم هذا الحق تبرير العديد من الممارسات والسياسات، بما فيها المس بالمقدسات وازدراء أديان ومعتقدات بعينها في الدول الليبرالية الغربية، ومن جهة ثانية، تتم مصادرة هذا الحق عبر وضع القيود والضوابط تحت مبررات الأمن القومي ومكافحة الإرهاب و"سرية المعلومات" و"حماية العلمانية".

إن الشكوك والهواجس بشأن مستقبل حرية الإعلام والحق للوصول إلى المعلومة وما يرتبط بها من حرية التفكير والتعبير على ضوء أزمة الليبرالية الجديدة يكمن في أن الإيمان بالديمقراطية الليبرالية يشتعل في لحظات الراحة والانتصار، لكن، ومع فقدان الديمقراطية الليبرالية زخم تقدمها تبرز شكوك قديمة وحديثة تكشف نقاط ضعف في ميكانيكية العلاقة القائمة في تلك الأنواع من الأنظمة السياسية³، وهو ما يجعل من ادعاءات الديمقراطية الليبرالية في كونها تمثل النموذج الكامل والمتكامل لحقوق الإنسان، تتناقض مع واقع الممارسات على الأرض.

¹ مالك عيطة، "مراجعة كتاب (الشعب مقابل الديمقراطية: لماذا حريتنا في خطر وكيف ننقذها؟)"،

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر، ديسمبر 2018، ص6، أنظر الرابط الإلكتروني:

<https://harmoon.org/wp-content/uploads/2018/12/People->

² ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، تر: مروة عبد الفتاح شحاتة، مؤسسة هنداي، المملكة المتحدة، 2017، ص42.

³ مالك عيطة، مرجع سابق، ص5.

- لقد تطور الحق في الإعلام وما يرتبط به من حرية النفاذ إلى المعلومة تبعا للظروف التاريخية التي شهدتها الإنسانية على مدار القرون السابقة، وعلى الرغم من أن الاهتمام بهذه الحقوق بوصفها حقوقا طبيعية للإنسان يعود لمختلف الفلاسفة والأديان القديمة إلا أن الإسلام قد كان سباقا في تكريس رؤية متكاملة لحقوق الإنسان لا تنكر فردانيته، ولا تطلق العنان لغرائزه، بل توازن بين الفرد والمجتمع من خلال مجموعة من الضوابط والأحكام.

- تعتبر مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة ذهبية لحركة القانون الدولي لحقوق الإنسان، أين شهد الحق في الإعلام والنفاذ إلى المعلومة، وإلى جانب ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مجموعة من القرارات والبروتوكولات التي نصت على حماية هذا الحق وتوفير الضمانات لممارسته بكل حرية.

- إن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة على المنظومة الليبرالية قد زادت من جاذبية التيارات السياسية الإقصائية والشعبوية في العديد من الدول الليبرالية، وهو ما يعكس عمق مأزق الليبرالية الجديدة التي تقدم نفسها على أنها حامية الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فإلى جانب كون هذه التيارات المتصاعدة لا تخفي تماما معاداتها للكثير من حقوق الإنسان، ولحرية التعبير وحق الإعلام على وجه الخصوص، بحجة أنها تشكل عائقا أمام تحقيق إرادة الأغلبية، فإن ادعاءاتها بإتباع إرادة الأغلبية بلا قيود، والهجوم على الضوابط التي تقيّد سلطة الحكومة قد تكون أعظم خطر يواجهه الإعلام الحر اليوم وحرية النفاذ إلى المعلومة على ضوء احتكارها المزعوم للحقيقة.

- كما أن الانتقادات اللاذعة التي تقدمها مؤسسات الليبرالية الجديدة، الحكومية وغير الحكومية، للعديد من الدول بدعوى انتهاك حق الناس في الوصول إلى المعلومات وغياب حرية الصحافة لا تجد لها دعائم قوية في ممارسات الكثير من الدول الليبرالية التي نصبت نفسها حامية لهذه الحقوق؛ فالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية كانت ولا زالت تدعم الكثير من الأنظمة التسلطية والاستبدادية في إفريقيا والعالم العربي رغم السجل الحافل لهذه الأخيرة في مجال قمع الصحفيين وغياب الشفافية في الوصول إلى المعلومات، كما توفر هذه الدول نفسها الحماية السياسية والقانونية لدولة الاحتلال

الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومة في ظل مأزق الليبرالية الجديدة
الإسرائيلي التي تقتل الصحفيين وتنتهك حريات الناس وحقوقهم في إسماع أصواتهم في غزة المحاصرة وباقي المدن الفلسطينية المحتلة.

وبناء على ما سبق، وجب علينا، نحن الذين ننتمي إلى منظومة القيم العربية الإسلامية، شعوباً وحكومات، العمل على:

- التأسيس لميثاق إسلامي لحقوق الإنسان، يتضمن رؤيتنا للحق في الإعلام وكيفية ممارسته، وحرية النفاذ للمعلومة وحدودها، وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وعلى ضوء مقتضياتنا الحضارية والتنموية وما تستلزمه من شروط وضوابط.

- الاستفادة القصوى من التراث الإنساني المتراكم عبر نضالات البشرية عبر التاريخ في مجال الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومة، لكن، دون الأخذ بالديمقراطية الليبرالية كنموذج يحتدى في هذه الحقوق، ما دامت لنا خصوصياتنا الدينية والثقافية والاقتصادية، ومادامت الدول الليبرالية ذاتها، تشهد تراجعاً رهيباً عن التزاماتها في هذا الخصوص على وقع الأزمات متعددة الأبعاد التي تعيشها منذ عقود.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الكتب:

- 1- الحلو ماجد راغب، حرية الإعلام والقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 2- بيرغر آرثر آسا، وسائل الإعلام والمجتمع: وجهة نظر نقدية، تر: صالح خليل أبو إصبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012.
- 3- زكي محمد عادل، نقد الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2020.
- 4- حتر ناهض، الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية، دار زمنا، عمان، الأردن، 2003.
- 5- عزت أحمد، حرية تداول المعلومات: دراسة قانونية، ط2، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، مصر، 2013.
- 6- عطية نعيم، في النظرية العامة للحريات الفردية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1987.
- 7- فريدمان ميلتون، الرأسمالية والحرية، تر: مروة عبد الفتاح شحاتة، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017.
- 8- توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، 2010.

ب- الرسائل الجامعية:

1- أشتية بكر ياسين محمد ، و اقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين و أفاقها، رسالة ماجستير، إدارة السياسات الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية -نابلس-، فلسطين، 2004.

ج- المقالات في المجالات:

1 - خليل طلال حامد، "المرتكزات الفكرية لليبرالية: دراسة نقدية"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 8، العدد 15، 2016، ص ص (169-154).

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- طالي سرور، "الحق في الإعلام وضممانات تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان"، الملتقى الدولي الحادي عشر حول: "الضممانات الدستورية و القانونية للحق في الإعلام في الدول المغاربية"، كلية الحقوق و العلوم السياسية- قسم الحقوق- و مخبري أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع والحقوق و الحريات في الأنظمة المقارنة: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 14- 15 أكتوبر 2012.

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

1- الزعتري فادي، "كتاب أمريكي يتنبأ بتلاشي النظام الليبرالي ونهايته"، 17 جوان 2019، تم الإطلاع في 2022/10/20، على الساعة 07:15، أنظر الرابط الالكتروني::

<https://arabi21.com/story/1188292/>

2- النفاوي صابر، "ما بعد الديمقراطية في عصر انعدام اليقين الراديكالي"، 15/01/2020، تم الإطلاع عليه في 2021/06/10، على الساعة 16:10، أنظر الرابط الالكتروني:

<https://tipyan.com/the-world-post-democracy>

3- بلاكيرن توم، "لماذا لا تستطيع الليبرالية حل أزمة الديمقراطية؟"، 31 جويلية 2020، تم الإطلاع عليه في 2022/11/11، على الساعة 19:20، أنظر الرابط الالكتروني:

<https://arabi21.com/story/1289713/>

4- ولد قابلية إدريس، "الحق في الإعلام والحق في الاتصال"، 21/08/2003، تم الإطلاع عليه في 2022/07/10، على الساعة 22:00، أنظر الرابط الالكتروني:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9393>

5- مندل تويي، "حرية المعلومات: مسح قانوني مقارن"، 2001، تم الإطلاع يوم 2022/06/12، الساعة 12.00، أنظر الرابط الالكتروني:

<https://yemen-nic.info/files/informatics/experts/pdf/2.pdf>

6- مركز تريندز للبحوث والاستشارات، "مستقبل الغرب بين ثلاثة أنواع من اللائقين"، 04 ماي 2021، تم الإطلاع عليه في 2021/12/10، على الساعة 16:10، أنظر الرابط الالكتروني:

www.alwatan.ae/?p=786629

الحق في الإعلام وحرية النفاذ إلى المعلومة في ظل مأزق الليبرالية الجديدة
7- عيطة مالك، "مراجعة كتاب (الشعب مقابل الديمقراطية: لماذا حررتنا في خطر وكيف نناقدها؟)"،
ديسمبر 2018، تم الإطلاع عليه في 2022/11/12، على الساعة 11:15، أنظر الرابط الالكتروني:

<https://harmoon.org/wp-content/uploads/2018/12/People-versus-democracy.pdf>

8- راغب محمد هشام، "كيف تنتهي الديمقراطية"، 25/02/2019، تم الإطلاع عليه في 2022/04/09،
على الساعة 11:52، أنظر الرابط الالكتروني:

<https://ruyaa.cc/Page/8841/>

و- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Welp Janina, "**la liberté d'expression : un droit fondamental universel mais pas absolu**", 29/04/2021, Vu 20/09/2022 a 10 : 30h, dans:

<https://www.swissinfo.ch/ara/politics/>